

"عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"

حسين علي*

أصدر مركز ستراتفور (Stratfor)^١ تقريراً في مارس ٢٠١٤ بعنوان "عدم الاستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية"^٢، والذي يتناول أثر التهديدات الأمنية الداخلية الليبية في الوقت الراهن على الحدود الإقليمية لدول الجوار، فبعد سقوط القذافي شهدت ليبيا عدداً من المتغيرات الداخلية التي أسهمت في وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي داخل المجتمع الليبي، ومن أبرزها الفراغ السياسي ووجود حكومة مركزية ضعيفة، وهو الأمر الذي استغلته بعض الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة لمليء الفراغ الأمني والسياسي في ليبيا، ثم ظهرت تداعيات ذلك على الأمن الإقليمي للدول التي تشترك في الحدود مع ليبيا مثل مصر والجزائر وتونس ومالي.

ويتناول التقرير هذه القضية الهامة، عبر استعراض أثر الخصائص الجغرافية الليبية على الاستقرار الأمني الليبي، وكذلك التداعيات المترتبة على ضعف الحكومة المركزية الليبية وانتشار المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، وكذلك التحديات التي تقف في طريق تحقيق الاستقرار الأمني وتدابير ذلك على الأمن الإقليمي للدول التي تشترك في الحدود مع ليبيا، ومدى إمكانية مواجهة التهديدات الليبية للأمن الإقليمي.

أثر الخصائص الجغرافية على عدم الاستقرار في ليبيا:

تناول التقرير دور الخصائص الجغرافية الليبية كمحدد هام للأمن الإقليمي في منطقة شمال أفريقيا، وخاصة الملامح الجغرافية المتمثلة في تلك الصحراء الواسعة غير المحكمة أمنياً، كما أن هذه الخصائص الجغرافية لا تسمح لليبيا بالاستفادة منها. وتاريخياً، كانت ليبيا تواجه تحدياً كبيراً متمثلاً في

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

^١ مركز أبحاث أمريكي يقدم دراسات واستشارات جيوسياسية واستخباراتية أسسه د. جورج فريدمان عام ١٩٩٦ في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

^٢Libya's Instability Threatens Regional Borderlands، March 19, 2014 available at: <http://www.stratfor.com/sample/analysis/libyas-instability-threatens-regional-borderlands>

مدى القدرة على توحيد مختلف السكان المحليين وتوطينهم في المساحات الجغرافية الشاسعة. وقد ساعدت هذه الانقسامات على تأكيد استمرار الطبيعة القبلية داخل المجتمع الليبي، وعليه فقد كان لهذا الانهيار في السلطة المركزية تداعيات خطيرة على الاستقرار السياسي والأمني الداخلي في ليبيا نفسها. وهنا تنعكس الخصائص الجغرافية الليبية على مسار العملية السياسية داخل ليبيا وخاصة بعد سقوط نظام القذافي، حيث تمتد حدودها مع كل من تونس والجزائر والنيجر وتشاد ومصر والسودان. فليبيا بوضعها الجغرافي تحمل العديد من المخاطر لدول شمال أفريقيا ودول الجوار العربي، حيث تشكل نقطة تمركز لشبكات واسعة وكبيرة من عصابات المخدرات والسلاح والتي تمتد لآلاف الأميال من المغرب عبر الساحل وحتى مصر.

وفي حين ركزت الحكومة الليبية والعديد من الجماعات المسلحة على المنافسة الشرسة من أجل الوصول إلى السلطة بعد سقوط القذافي، فقد أهملت الحكومة الليبية تلك الأراضي الشاسعة بحدودها المترامية وتركبتها مفتوحة أمام مجموعة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة والتي أدت إلى تفويض الأمن والاستقرار وخاصة بالقرب من المناطق الحدودية للبلاد.

انهيار السلطة المركزية وأثر ذلك على الأمن القومي المصري:

يشير التقرير إلى أن عملية الانتقال السياسي قد توقفت إلى حد كبير بسبب استمرار التنافس والصراع السياسي بين كافة الفصائل السياسية داخل ليبيا، وبالتالي عجزت القوى السياسية عن التوحد والظهور كسلطة واحدة، وكان لذلك تداعيات اقتصادية وخاصة على قطاع النفط، حيث تفاوتت معدلات إنتاجه بصورة عشوائية خلال الفترة الأخيرة.

وفي ظل انتشار حالة من الانفلات الأمني وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده ليبيا في الوقت الراهن، فقد وجدت الميليشيات المسلحة مناخاً خصباً للعمل في إطاره، وساعدها على ذلك وجود درجة كبيرة من الإفلات من العقاب؛ لأن ليبيا تفتقر إلى القدرات العسكرية والأمنية الفعالة واللازمة لكبح جماح هذه الميليشيات التي تمثل تهديداً أمنياً وتحدياً كبيراً أمام السلطات الليبية. فالتحديات الداخلية التي تواجه ليبيا حالياً تزداد بدرجة كبيرة في ضوء تدهور السلطة المركزية وضعفها وهو ما يشكل مخاطر كبيرة على الأمن القومي لدول الجوار؛ وبالتالي فإن عدم مقدرة ليبيا على السيطرة على

حدودها سوف تظل قضية ملحة لأصحاب المصلحة الإقليميين والقوى الغربية التي لها روابط اقتصادية وسياسية بشمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

وقد أثر ذلك بشكل مباشر على الأمن القومي المصري حيث أصبحت ليبيا المصدر الرئيسي لإمداد الجماعات الإرهابية بكافة أنواع الأسلحة، فالجماعات الإرهابية وعصابات السلاح تستخدم الحدود المصرية الليبية لتهريب السلاح والذخائر من ليبيا إلى داخل مصر عبر منفذ السلوم الحدودي؛ نتيجة اتساع المساحة الحدودية بين البلدين والسيطرة عليها في غاية الصعوبة، كما أن معظم الأسلحة التي تصل إلى الجماعات التكفيرية في سيناء تأتي عن طريق ليبيا، وهو الأمر الذي سيزيد من حدة التهديدات الليبية للأمن القومي المصري وهو ما سيفرض ضغطاً أكبر على الأجهزة الأمنية داخل مصر من أجل السيطرة على الحدود مع ليبيا ومنع دخول السلاح إلى مصر.

ليبيا كمالذ للمتشددين:

بعد انهيار نظام القذافي في أكتوبر ٢٠١١، أصبحت مالي أولى ضحايا ضعف القدرات الأمنية في طرابلس، حيث قام رجال قبائل الطوارق بالانتقال إلى جنوب ليبيا والانضمام إلى القبائل الموالية لهم في شمال مالي وقد ساعدت عملية مغادرة الطوارق لليبيا على التحريض على التمرد في شمال مالي والتي تزامنت تقريبا مع حدوث انقلاب عسكري في باماكو. ومن أهم التحديات التي تواجه ليبيا، أن ضعف وانهيار الحكومة المركزية في مالي والتي كانت غير قادرة على مواجهة ومكافحة ظهور جماعة الطوارق الانفصالية في الشمال، مع ظهور مجموعات من المتشددين الإسلاميين بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي نشط دورها كثيراً خلال الفترة الأخيرة.

وعليه، فقد تحولت ليبيا إلى ملاذ للمتشددين والجهاديين وإعطائهم مجالاً واسعاً للعمل بحرية في هذه المنطقة، فقامت هذه الجماعات بتجنيد وتدريب أعضاء جدد لإعطائها مزيد من القدرة على مقاومة الجيوش الإقليمية ومواجهة قوات الأمن لهم. كما حاولت هذه الجماعات الإرهابية التوجه نحو الجنوب وكسب المزيد من الأراضي، وفي هذا التوقيت ظهرت فرنسا في المشهد من خلال التدخل العسكري في مالي والذي أدى إلى تعزيز قدرات الحكومة المركزية في باماكو، لمواجهة العمليات العسكرية التي يقودها المتشددون في شمال مالي.

وقد وفرت الأراضي الليبية أيضاً ملاذاً لزعماء الجماعات الإرهابية، مثل رئيس جماعة أنصار الشريعة أبو أياد التونسي، فضلاً عن ظهور التنظيمات الجهادية والتكفيرية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وشبكة "محمد جمال" الإرهابية، والجماعة المتشددة "مختار بلمختار". كل هذه الجماعات الإرهابية المتواجدة داخل ليبيا أدت إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي داخلها وفي نفس الوقت أثرت سلباً على الاستقرار الأمني داخل دول الجوار. وكرد فعل على ذلك، قامت الجزائر بزيادة أنشطتها الأمنية على طول حدودها الجنوبية الشرقية، كما قامت كل من النيجر وتشاد بزيادة الدوريات الأمنية ومراقبة حدودها الشمالية، كما لجأت إلى إطلاق النيران خلال اشتباكاتهما مع الجماعات المسلحة وعصابات التهريب على طول الحدود مع ليبيا. وفي نفس الوقت أثر ذلك على الأوضاع الأمنية في مصر نتيجة قيام بعض الجماعات الإرهابية بجلب السلاح والذخيرة من ليبيا واستخدامها في بعض العمليات المسلحة الداخلية ضد أهداف مدنية وعسكرية في الداخل.

فعلى سبيل المثال، في يناير عام ٢٠١٣ هاجمت هذه الميليشيات شركة "AinAmenas" لتجهيز الغاز الطبيعي في الجزائر الواقعة على الحدود مع ليبيا. كما تعرضت النيجر لهجوم مماثل في مايو ٢٠١٣ بالقرب من أرليت، وهي منطقة منتجة لليورانيوم بكميات كبيرة بالقرب من الحدود الليبية، وهي منطقة لها أهمية استراتيجية اقتصادياً، حيث تزود الطاقة النووية الفرنسية في أريفا.

تحديات تحقيق الاستقرار في ليبيا:

يشير التقرير إلى وجود عدد من التحديات التي تعيق تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، ويأتي في مقدمتها الثوار الليبيين أنفسهم وظهور الانقسامات القبلية الداخلية في ضوء التنافس على الثروات الطبيعية والسلطة، وهو ما أدى إلى تهديد الأمن الليبي الداخلي وامتد تأثير ذلك إلى دول الجوار والمجتمع الدولي. كما أن ضعف الحكومة المركزية وعدم قدرتها على تأمين حدودها الممتدة مع دول الجوار وخاصة مع مصر يساعد على قيام الجماعات الإرهابية بمليء الفراغ الأمني في تلك المساحات الواسعة والتي تعد مناطق مهيأة وقابلة للاختراق، وبالتالي تساعد على زيادة حدة التهديدات الأمنية في تلك المنطقة.

وفي هذا الإطار، يشير التقرير إلى أن الحكومة المركزية في ليبيا تحاول من تلقاء نفسها، إعطاء الأولوية لتطوير الجيش رغم عدم قدرتها على توفير تدريب مناسب لأفراد الجيش سواء على الفور أو

حتى على المدى المتوسط، غير أن ذلك لن يتحقق بدون دعم الجماعات والمليشيات المسلحة داخل ليبيا لهذه المساعي، وهو ما يؤدي إلى زيادة مشاكل الأمن والاستقرار في ليبيا بشكل كبير، وبالتالي تفاقم التحديات الأمنية في الوقت الراهن.

دور المخابرات الغربية داخل ليبيا:

ويشير التقرير إلى أنه في ضوء انتشار حالة الفوضى الأمنية داخل ليبيا، زاد الحديث عن الدور الذي تقوم به بعض وكالات الاستخبارات الغربية من خلال رصد التطورات الداخلية، وجمع البيانات الخاصة بكافة الحركات والجماعات الإرهابية المسلحة، غير أن هذا الدور قد يصاحبه إثارة لبعض التوترات الأمنية داخل المجتمع الليبي، وهو مما يفرض حدوداً على التحركات الغربية السرية. ومن أهم العمليات الاستخباراتية التي شهدتها ليبيا، قيام قوات العمليات الخاصة الأمريكية باعتقال أحد الأعضاء المنتمين لتنظيم القاعدة يدعى "أنس الليبي" في طرابلس في أكتوبر ٢٠١٣، والذي كان على صلة وثيقة وعلاقات قوية مع الجماعات الجهادية العاملة في ليبيا وحولها. وفي هذا الإطار تحاول الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة ليبيا عسكرياً - كما تفعل في اليمن - على مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال استراتيجية حشد القوات العسكرية في ليبيا، والتي تشترك فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) حيث قامت بإرسال مجموعات صغيرة من الخبراء الفنيين للمساعدة في عمليات التنظيم العسكري والاستخباراتي والعمل على إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبية، وتزويد القوات الليبية بطائرات بدون طيار لاستخدامها في شن غارات على أماكن الجماعات الإرهابية والتي لم تحدث حتى الآن، رغم أنه تم استخدامها في دول أخرى مثل اليمن وباكستان وأفغانستان.

إمكانية مواجهة التهديد الليبي للأمن الإقليمي:

بعد استعراض الموقف الداخلي الليبي، يصعب القول بوجود إمكانية على المدى القريب أو المتوسط لإيجاد حل سريع أو سهل لكبح جماح التهديدات الأمنية الليبية، والحد من تداعياتها على الأمن الإقليمي وصولاً إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ظل وجود العديد من المتغيرات التي يشهدها الداخل الليبي والتي تؤدي إلى زيادة حدة المشكلات الأمنية. ومع أن الجهود الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، سعت إلى تعزيز القدرات الأمنية والتعاون مع ليبيا والدول الأخرى في المنطقة،

بما في ذلك الجزائر وتونس والنيجر وتشاد ومصر لتأمين الحدود فإن ذلك لا يكفي، وإنما يجب وضع خطة أمنية شاملة أكثر بالتنسيق مع كل دول الجوار في هذه المنطقة من أجل تقييد نشاطات الجماعات الإرهابية والمتشددة وخاصة تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا.

وعلى الرغم من الوعود التي أطلقتها الدول الغربية بدعم ليبيا وتقديم المساعدات الأمنية لها والتنسيق معها في المستقبل، إلا أن هناك دور كبير على ليبيا يتمثل في وجود حكومة مركزية قوية وتعزيز القدرات الأمنية من خلال وجود جيش وطني قوي قادر على ملئ الفراغ السياسي والأمني الحالي، وعدم ترك الساحة الداخلية أمام تدفق رؤوس الأموال التي من شأنها تقديم الدعم المادي للجماعات المتطرفة والإرهابية، وفي نفس الوقت العمل على الليبية وتحسين التعاون الإقليمي بدرجة أكثر فاعلية مع دول الجوار في هذا الشأن، وبدون تحقيق ذلك ستظل ليبيا عاملاً مهدداً للأمن الإقليمي لدول الجوار.